



الزراعة والري

نظرة عامة على القطاع

موارده المائية وتخفيف العوائق التي تحد من قدرته التنافسية والمحافظة على البيئة.

أبرز الإشكاليات في القطاع

هناك نوعان من الزراعة في لبنان: زراعة اقتصادية تتميز عموماً بالفعالية والحداثة وتعتمد على موارد مالية كافية للاستثمار وتستغل كل الإمكانيات المتوفرة للربح. هذه الزراعة تتمثل بحوالي ٢٥ ألف حيازة زراعية وتشكل حوالي ٢٥٪ من إجمالي الحيازات الزراعية وترتكز على ارتباط الأنشطة الزراعية ما قبل وما بعد الإنتاج وعلى الانفتاح على الأسواق الخارجية. والنوع الآخر هو الزراعة التي تهتم خاصة بالمحافظة على الإرث العائلي والثقافي وتتمثل بحيازات صغيرة ليس لها فرصة للاستثمار والربح وينظر إليها كمورد إضافي وللاستهلاك الذاتي. هذه الفئة تمثل معظم المزارعين في المجتمع الريفي. لذلك أصبح من الضروري التمييز بين الوسائل المخصصة لدعم المجتمع الريفي وتلك المخصصة للتفعيل الاقتصادي للقطاع الزراعي التي يمكنها أن تستهدف الحيازات القادرة على التجاوب الفعال.

أما الأسواق الزراعية فهي تشهد حالة عدم استقرار مما يؤثر سلباً على دخل المزارعين. ويرجع ذلك إلى ضعف العمليات التسويقية وعدم شفافيتها من جهة وإلى السياسات التسويقية للمتعاملين في مجال التصنيع الزراعي التي غالباً لا تخدم مصلحة المزارع. لذلك يجب وضع هيكلية لثلاثة أنواع من الأسواق (١) السوق الداخلي للمنتجات الطازجة، (٢) سوق للمنتجات المعدة للتصنيع، (٣) سوق المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة المعدة للتصدير.

وتتميز الحركة التعاونية في المجال

الوضع الحالي للقطاع

تعتمد الزراعة، في لبنان، على المبادرات الفردية في ظل نظام اقتصادي حر ومنفتح.

وقد شهد القطاع الزراعي خلال العقود الثلاثة الماضية تحولات مهمة منها:

زيادة عدد الحائزين الذين يتعاطون الزراعة بنسبة ٣٦ حيث بلغ حوالي ١٩٥ الف مستثمر زراعي، زيادة في الأراضي المروية بنسبة ١٥٥ حيث بلغت ١٠٠ ألف هكتار من أصل ٢٤٨ ألف هكتار من الأراضي المزروعة، تفتت الأراضي الزراعية بحيث لا تتعدى مساحة ٧٥٪ من الحيازات هكتاراً واحداً وتشكل ٢٠٪ من إجمالي المساحة المزروعة.

وبرغم تدني مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي إذ بلغ حوالي ٦,٢٪ فهو يؤمن ١٧٪ من قيمة الصادرات ويشكل مورد رزق وحيداً أو إضافياً لفئة كبيرة من سكان الريف اللبناني.

تستهلك الزراعة ٦٤٪ من الموارد المائية المتاحة، ويشكل الطلب المتزايد على المياه ضغطاً إضافياً على الزراعة المروية مما يؤدي إلى زيادة في الأراضي المتروكة بسبب افتقارها إلى المياه أو تضائل فرص الاستثمار والربح الزراعي في الحيازات الصغيرة.

يتميز الإنتاج الزراعي اللبناني إجمالاً بكلفة إنتاج عالية وفرصة تنافسية محدودة في ظل الانفتاح على الأسواق العالمية والاتفاقات التجارية المعقودة.

بالرغم من كل ذلك يبقى موقع لبنان الجغرافي وتنوع مناخه وإنتاجه نقطة قوة إذا استطاع الاستفادة من الفرص المتاحة واستغلال رشيد لموارده الطبيعية خاصة

الزراعي والريفي بقلة الشفافية وبتطبيق متباين للقوانين مما يبعدها عن الأهداف المرجوة من العمل التعاوني.

كما يفترق القطاع الزراعي إلى دور فعال للدولة لمواكبة التطورات التقنية في مجال البحث الزراعي والتدريب والإرشاد، إذ لم تتمكن من تفعيل دورها والتنسيق بين الإدارات المعنية بالقطاع الزراعي إضافة إلى عدم كفاية المعلومات التقنية أو التسويقية المرتبطة بالزراعة، وذلك رغم بعض الانجازات المحققة في الإحصاء الزراعي الشامل والدعم الذي قدمته مؤسسة إيدال في مجال تنظيم عملية الإنتاج المعد للتصدير Export plus.

إضافة إلى ما تقدم، فإن الطلب المتزايد على المياه في السنوات القادمة، يتطلب (١) تأمين مصادر إضافية ناتجة عن تخزين المياه بواسطة السدود والبحيرات ومنشآت تخزين المياه (٢) تأهيل وتحديث منشآت المياه السطحية والجوفية (٣) تنظيم استخدام المياه لتكون أكثر فعالية وذلك بمواكبة إطار قانوني يتلاءم مع متطلبات الوضع.

وقد كان للحرب الإسرائيلية في تموز ٢٠٠٦ الأثر السلبي على الاقتصاد اللبناني ككل بما فيه قطاع الزراعة الذي أضيفت إلى معاناته الأساسية في تصريف الإنتاج معاناة إضافية تمثلت بخسائر فادحة أنهكت العاملين في القطاع الزراعي وزادت من حالة الإحباط الذي يعيشها المزارع اللبناني. أمام كل هذه التحديات، كان لا بد من العمل على تقدير الأضرار ووضع خطة طوارئ سريعة وتوفير التمويل اللازم لتنفيذها بالتزامن مع الخطة الأساسية الموضوعية لهذا القطاع.

الرؤيا المستقبلية

إن الطلب المتزايد على المياه يستوجب في المستقبل وضع خطة إنمائية متكاملة لاستغلال الموارد المائية المتوفرة وذلك بتأهيل المنشآت القائمة و إيجاد مصادر مياه إضافية بما فيها إنشاء السدود

والبحيرات، وترشيد استعمال المياه وحسن إدارتها بما فيها الصيانة والتشغيل.

أن تنفيذ المشاريع المخصصة للري سيؤدي إلى زيادة مساحة الأراضي المروية بين ٣٦ إلى ٥٠ ألف هكتار في السنوات الثلاثين المقبلة وبالتالي زيادة في الإنتاج الزراعي وتحسين دخل المزارع إذا ما توفر شرط أساسي وهو القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي المرتبطة بعوامل الإنتاج والتسويق، نذكر منها اختيار الأصناف الزراعية التي لها قيمة مضافة والمصنعة، تأمين استمرارية طلب الأسواق بالكميات والنوعية والجودة في الأوقات المطلوبة، النظر في تنظيم وحدات زراعية قابلة للاستثمار.

ونظراً للدور الرائد للمعلومات التقنية والإحصائية والتسويقية في مجال التنمية الزراعية، من المرتقب أن تولي المرافق الإدارية والتنظيمات المهنية أهمية خاصة لوضع نظام للمعلومات يمكن مختلف العاملين في القطاع وخاصة المزارعين من الحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب.

كما أن الدور المستقبلي للدولة هو وضع الاستراتيجيات وخطط العمل وبالميدان التشريعي وبالمتابعة والمراقبة وذلك في إطار تشاوري مع الفعاليات الممثلة للقطاع الخاص. وفي هذا الإطار، ركزت الإستراتيجية الزراعية على القطاعات الرئيسية التي لها قابلية التطوير (كالزيتون والعنب والبذور المؤصلة، الأزهار، و الزراعة العضوية) وعلى المشاريع التي يتم فيها تحديث سلاسل الإنتاج والتصدير كما ركزت على تطوير القوانين العائدة لاستغلال الأراضي الزراعية ولضمان الجودة والنوعية وعمل التنظيمات الزراعية والتسويقية.

أصبحت التنمية الريفية ضرورة للإنماء المتوازن وترتكز على وضع برامج متكاملة لمكافحة الفقر تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق الريفية و تطال تنمية قطاعات اجتماعية وتوفير الحد الأدنى من

المقومات المعيشية وتأمين فرص العمل مما يتطلب تنفيذ مخطط متكامل مرتبط بالمحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية والتنسيق والتكامل مع الجهات المعنية بذلك واعتماد مبدأ المشاركة مع المجتمعات الأهلية المحلية.

٢ - أبرز الانجازات المحققة (١٩٩٢-٢٠٠٨)

اعتمد مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ المشاريع الزراعية التي كان يعدها خلال السنوات الماضية في إطار تنفيذ البرامج الإنمائية القطاعية بدءاً من خطة التأهيل العاجلة NERP وبالتنسيق مع الوزارات المعنية.

وقد التزم المجلس قبل وضع الإستراتيجية الزراعية بتنفيذ المشاريع الملحة التي تساهم في تطوير البنى التحتية للزراعة والري كان أهمها تأهيل المدارس الزراعية (البنار، غزير، العبد، بعقلين ناصرية رزق ومبنى إنتاج الحرير في كفرشما) وذلك من خلال قرض تم تأمينه من الصندوق السعودي للتنمية .

كما تم، من خلال قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، تنفيذ مشاريع لتقوية قدرات وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها (المشروع الأخضر ومركز الأبحاث الزراعية من خلال عقود توفير السيارات، والمعدات والأجهزة التي تحتاجها في عملها وعقود ترميم وتأهيل مراكز للإرشاد الزراعي في صور والعبد وتأهيل وترميم وتجهيز المختبرات والبيوت البلاستيكية التابعة لمراكز الأبحاث في صور والبنار وتل عمارة. كما تم تأمين الدعم التقني والدراسات والتدريب والصيانة اللازمة لهذه المؤسسات من خلال عقود الخدمات الاستشارية.

كما تم، من خلال قرض الإيفاد، تأمين بناء البحيرات الجبلية في المواقع التي حددها المشروع الأخضر في مناطق بشري، مشمش، بقاعصفرين، بقوفا، الهرمل، دير الأحمر وكفرمشكي كذلك تم

توفير الإرشاد الزراعي في مناطق الزراعة المرورية في مختلف المناطق من خلال تنفيذ عقود استشارية مع مؤسسات غير حكومية.

ونظراً لحاجة الوزارة لدعم تقني في وضع الدراسات القطاعية والإحصاءات الزراعية، فقد تم، من خلال المجلس، تأمين التمويل والتنفيذ لمشروع دعم التخطيط الزراعي من خلال هبة خصصتها المجموعة الأوروبية أسفرت عن وضع عناصر السياسة الزراعية ومخططها التوجيهي بالتنسيق مع مشروع الدعم التقني للإحصاء الزراعي الذي نفذته المجلس من خلال عقد مع منظمة التغذية الزراعية بتمويل جزئي من قرض البنك الدولي الذي خصص لهذا المشروع. وكانت نتيجته وضع الإستراتيجية الزراعية وبرنامج عمل وزارة الزراعة خلال خمس سنوات (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩).

أما في مجال الري، فقد تم تأهيل حوالي ٢٧ ألف هكتار من الأراضي الزراعية من خلال قرض البنك الدولي الذي خصص لتأهيل مشاريع ري في القاسمية (٣٦٠٠ هكتار) البقاع الغربي (٢٠٠٠ هكتار) اليمونة (٤٥٠٠ هكتار) الضنية (٤٤٠٠ هكتار) عكار البارد (١٥٠٠ هكتار) إضافة إلى مشاريع متوسطة وصغيرة في الشمال وجبل لبنان (٧٥٠٠ هكتار) والجنوب (٣٢٠٠ هكتار). كما تم من خلال هذا القرض تمويل العقود العائدة لتقوية قدرات وزارة الطاقة والمياه ومصحة الليطاني والتي تشمل توفير السيارات والأجهزة والمعدات والعقود الاستشارية والتدريب والدراسات التي سهلت تنفيذ هذه المشاريع. كما تم تنفيذ جزء من المهام الاستشارية العائدة لمشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (القناة ٨٠٠) - المرحلة الأولى.

إضافة إلى ما تقدم، فقد ساهم المجلس في تأمين التمويل الخارجي لتنفيذ مشروع تأهيل البنية التحتية الزراعية لصالح المشروع الأخضر/وزارة الزراعة الذي

يشمل استصلاح أراض وطرق زراعية وبناء جدران دعم. كما ساهم في تأمين التمويل المحلي لمشروع تأهيل الإنتاج الحيواني لأصحاب الحيازات الصغيرة في البقاع وذلك من موازناته السنوية. كما شارك، من خلال لجان التنسيق، في تنفيذ مشاريع الدعم الزراعي التي تم توفيرها من خلال البروتوكول الإيطالي - اللبناني (١٩٩٧) و(١٩٩٨ - ٢٠٠٠) المعقود مع المجلس والذي خصص جزء منه لمشروع دعم الزراعة في منطقة بعلبك - الهرمل ومشروع لإنتاج الأصول النباتية المكفولة.

٣ - تقدم العمل في العقود الموقعة قبل ٢٠٠٨

انتهى عقد الاستشاري المجموعة المندمجة Lahmeyer Int.GmbH/BJB Gauff/ingenieur/D.A.H "Shair & Partners" لصالح المجلس بعد ٦٦ شهراً من العمل قام خلاله الاستشاري بإنهاء الدراسات التنفيذية لكافة العقود العائدة لمشروع نقل المياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (القناة ٨٠٠) - المرحلة الأولى. وقد قدم خلال هذه الفترة المساعدة الفنية لتلزم عقد تنفيذ الأشغال ولم يبق من مهامه سوى تقديم المساعدة الفنية لتلزم عقد التحكم الآلي الذي سيلزم بعد البدء بتنفيذ المشروع ومهمة الإشراف على تنفيذ الأشغال الذي تأخر تنفيذه بسبب زيادة في كلفة تنفيذ المشروع بعد المناقصة مقارنة بالكلفة الأساسية المقدرة عند دراسة المشروع.

لذلك هنالك ضرورة بتعديل مهام الاستشاري على ضوء ما سيتم اتخاذه من إجراءات لتنفيذ أعمال المشروع.

وفي إطار المشروع أعلاه تم توفير الدعم المؤسساتي لمصلحة الليطاني وذلك بتجديد عقد الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية للمصلحة لزوم المشروع وذلك حتى نهاية ٢٠٠٨.

كما أن هنالك مجموعة من العقود الاستشارية معقودة مع مؤسسات غير

حكومية لتوفير الخدمات الإرشادية الزراعية إضافة إلى عقود عائدة لإنشاء برك تلية تم تنفيذ معظمها ويعمل المجلس على إزالة العقبات التي تعيق استلامها.

٤ - أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠٠٨

خصص معظم التمويل الخارجي المتاح لمساعدة القطاع الزراعي بعد حرب تموز لصندوق النهوض اللبناني (LRF) الذي أنشئ بعد مؤتمر ستوكهولم لتوفير المساعدات للقطاعات المتضررة من العدوان الإسرائيلي.

وقد ساهمت الدول المانحة بتوفير الهبات التي تم تنفيذها عبر صندوق (LRF) أو وزارة الزراعة أو مباشرة بمؤازرة برنامج التنمية للأمم المتحدة (UNDP) أو من منظمة التغذية الزراعية العالمية (FAO) أو جمعيات محلية.

٥ - أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠٠٩ - ٢٠١١)

يتم التحضير لمشروع «حصاد» وهو إنشاء برك تلية للتنمية الزراعية لتكون مصدراً مائياً إضافياً للري في أشهر الصيف في المناطق الريفية الفقيرة حيث تقل المياه. وقد قام المجلس بتأمين التمويل من قرض الإفاد ويعمل على تأمين تمويل خارجي إضافي من خلال قرض من الاوبيك. يتم تنفيذ هذا المشروع عبر المشروع الأخضر.

كما تم التحضير، بالتنسيق مع وزارة الزراعة، لتنفيذ ثلاثة مشاريع من خلال هبات خصصتها الحكومة الإيطالية لمساعدة القطاع الزراعي وهي مشروع إنشاء المرصد الوطني في وزارة الزراعة بهدف توفير المعلومات الزراعية واستغلالها لوضع الخطط والبرامج الزراعية، ومشروع الدعم الاقتصادي والاجتماعي لمنتجي الزيتون في المناطق الفقيرة، ومشروع دعم وتطوير سوق للجملة للخضار والفاكهة اللذين سيتم تنفيذهما من خلال مؤسسة باري الإيطالية.

كما يعمل المجلس حالياً على تحضير مشروع دعم التنمية المحلية في شمال لبنان بتمويل من الهبة المخصصة لذلك من المجموعة الأوروبية. سيتم تحضير برنامج عمل لتنفيذ المشاريع الملحة العائدة إلى تأهيل منشآت مائية (بما فيها مياه الري)، وتوفير الدعم التقني للمجتمعات المحلية في مجالات تقوية

القدرات الإدارية، إدارة المياه والإرشاد الزراعي، إضافة إلى المساهمة في وضع الدراسة التحضيرية لإنشاء منطقة الحمى الطبيعية الوطنية في عكار.

وتتم إعادة النظر في المناقصة العائدة لتنفيذ مشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (قناة ٨٠٠) - المرحلة الأولى الذي يهدف

إلى توفير ٩٠ مليون متر مكعب/سنوياً لري بالجادبية مساحة حوالي ١٣ الف هكتار بين منسوبي ٨٠٠ و ٤٠٠ من بحيرة القرعون إضافة إلى توفير ٢٠ مليون م.م. /سنوياً لمياه الشرب، وذلك بمساهمة قرضين متوفرين من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

جدول بأبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠٠٩ - ٢٠١١)

اسم المشروع	القيمة التقديرية د.أ.	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
دعم التنمية المحلية شمال لبنان	٢٥ مليون	المجموعة الأوروبية (هبة)	تشرين الأول ٢٠٠٩	تشرين الأول ٢٠١٤
مشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (قناة ٨٠٠) - المرحلة الأولى	٢٤٠ مليون	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	ايلول ٢٠١٠	ايلول ٢٠١٤